سياسة مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي: بين ضرورة تفعيل تعاون الإقليمي وتحقيق التنمية

أ.د. غربي محمد[1]*
أ. مزارة زهيرة[2]*

ملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوعا هاما يتعلق بالتهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية في منطقة الساحل الإفريقي ، والمتمثلة في انتشار العمليات الإرهابية وطرق مكافحتها من قبل القوى الإقليمية والمحلية ، التي تتطلب تبني الأطر القانونية ووضع استراتيجيات هادفة لاحتواء هذه الظاهرة الخطيرة، بتعزيز التعاون على المستوى العسكري والأمني والدبلوماسي بالإضافة إلى تقديم المساعدات الاقتصادية للمنطقة الصحراوية من قبل دول المجاورة – الجزائر، المغرب -.

كما تضمنت هذه المقالة المبادرات المقترحة من قبل الجزائر والمغرب للحد من انتشار ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي ، التي حققت مكتسبات في مجال تفكيك الخلية الإرهابية، وتقوية قدرات القوات العسكرية لمواجهة أي هجوم محتمل حدوثه من قبل الجماعات الإرهابية أو الحركات المتمردة.

Abstract:

This study addresses an important topic on security threats that cross national borders in the African Sahel region, that represent the proliferation of terrorist operations and its methods of control by the regional and local powers, which require the adoption of legal frameworks and to develop meaningful strategies to contain this dangerous phenomenon, to enhance cooperation on military, security and diplomatic level as well to provide economic aid desert area by neighboring countries - Algeria, Morocco -.

This article also included proposed by Algeria and Morocco initiatives to curb the spread of the phenomenon of terrorism in the African Sahel region, which has achieved gainsin the dismantling of the terrorist cell, and strengthen military capabilities to counter any possible attack to occur by terrorist or insurgent movements groups.

1* - أستاذ التعليم العالي كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة الشلف ـ
2*- طالبة في دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية -جامعة الشلف.

مقدمة:

طالما كانت منطقة الساحل الإفريقي تعد واحدة من المناطق المهمّشة، استراتيجياً، واقتصادياً وسياسياً طيلة حقبة الحرب الباردة، إلا أن التغيرات الذي شهدها المجتمع الدولي في مطلع التسعينات من القرن العشرين ، أفرزت تحولات جذرية فيما يتعلق بمصادر التهديدات الأمنية والمخاطر الدولية التي أصبحت تأخذ طابع دولاتي وليس وطني ، فجل التهديدات اللاتماثلية خاصة التي يطلق عليها بثلاثي الموت : الهجرة غير الشرعية ، الجريمة المنظمة ، الإرهاب تصاعدت وتيرتها بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 بشكل مفاجئ في منطقة الساحل الإفريقي.

تعد هذه المنطقة أرضية خصبة لتنامي عديد من التهديدات ،فضلا عن تفاقم الأزمات الداخلية ومتمثلة في هشاشة الدولة و انخفاض الأداء الاقتصادي و ضعف مستويات التنمية كل هذه الأزمات ساعدت في جعل منطقة ملاذا أمنا لانتشار القاعدة في البلاد المغرب الإسلامي.

نظرا لتصاعد الأحداث الإرهابية في عديد من دول الساحل الإفريقي خاصة في الآونة الأخيرة، و استمرار تنفيذ عمليات الإجرامية سواء من قبل المنظمات الإرهابية أو الجماعات المتمردة التي تؤثر سلبا على قدرات الدولة وتجعلها عاجزة في تعاملها مع قضايا الأمنية سواء داخل حدود الوطنية أو خارجها، لذلك سعت معظم الدول المنطقة إلى تبني مجموعة من سياسات هادفة لحد أو احتواء هذه الظاهرة الخطيرة، التي يتطلب تنسيق الجهود مع الدول الإقليمية سواء على مستوى دبلوماسي من خلال حل الخلافات بين الأطراف المتصارعة بطرق سلمية ،أو تكثيف تعاون وتبادل الخبرات العسكرية بين الدول الصحراء و الدول المجاورة بهدف حماية كيان الدولة من أي أعمال الإجرامية، انطلاقا مما تقدم تعالج هذه الدراسة الإشكالية التالية:إلى أي مدى أثرت التجارب القوى الإقليمية على سياسات الدول المنطقة الساحل الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب؟

سنحاول في هذه الدراسة إعطاء لمحة حول مفهوم الإرهاب ،عرض وتحليل أخطر عمليات التي تم تنفيذها من قبل الجماعات الإرهابية في معظم دول منطقة الساحل الإفريقي والدول الجوار، وفي الأخير عرض مجموعة من المبادرات والندوات والاتفاقيات المحلية والإقليمية هادفة لتعزيز التعاون بين جميع الدول المعنية بهذا الخطر في شتى المجالات الأمنية ، السياسية، الاقتصادية، بهدف القضاء على الشبكة الإرهابية وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

المحور الأول: الإرهاب من منظور النظري

هناك صعوبة في إيجاد تعريف مقبول عموما لمصطلح الإرهاب وهذا راجع إلى اختلاف أراء المفكرين والباحثين في تحديد مفهومه وخصائصه، و قبل التطرق إلى الأعمال الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي وخسائر الناجمة عنه، لابد أولا من دراسة الظاهرة الإرهاب من الناحية النظرية ، ويمكن عرض أهم التعريفات لمصطلح الإرهاب بما يتوافق مع الأحداث الإجرامية في منطقة الساحل الإفريقي على نحو الآتي .

أولا: ضبط مفهوم الإرهاب.

- يقصد بكلمة الإرهاب في اللغة العربية بمعنى رَهِبَ أي خاف والاسم الرَهَبُ،كقوله تعالى:»مِنْ الرَهْبِ» أي بمعنى الرهبة ومنه لا رهبانية في الإسلام كاعتناق السلاسل وما أشبه ذلك مما كانت الرهابنة تتكلفه وقد وضعها الله عز وجل عن امة محمد صلى الله عليه وسلم واصلها من الرَهْبَنَةِ: الخوف وترك ملاذ الحياة كالنساء.[1]

فرهب له معنيين أحدهما يدل على الخوف والأخر على الدقة والخفة ، فالأول الرهبة تقول: رهبت الشيئ رُهبًا، والرَهْبَة من باب الإرهاب هو قَدْعُ الإبل من الحوض،والأصل الأخر الرَهَبُ الناقة المهزلة .[2]

وجاء في القران الكريم كلمة ارهبوهم في قوله تعالى «**وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُ وبسِحْر عَظِيم**».[3]

وعرف قاموس اللغة الانجليزية كلمة Terror على أن الإرهاب هو:

-أقصى درجات الخوف.

-هو إفزاع شخصي أو تدمير الشيء.

-هدفه ترويع الشخص أو تدمير ممتلكات أو تهديد منظم.

-الإرهاب هو الشخص الذي ينتج تلك الأعمال ويستعمل العنف المنظم.

بمعنى الإرهابي وهو Terrorist الرعب، اي Terror مشتقة من كلمة Terrorisme وهو شخص يلجأ إلى العنف والرعب بغية تحقيق أهداف سياسية وتتضمن الإطاحة بنظام الحكم.[4]

أما شميد Schmid Alex يعرف الإرهاب بأنه « أسلوب من أساليب الصراع التي تقع قيه الضحايا كهدف عنف ومن خلال استخدام العنف والتهديد الجدي به، فان أعضاء تلك الجماعة أو الطبقة الآخرين يوضعون في حالة من الخوف المزمن كما إن هناك أسلوب غير مباشر للقتال هو شل حركة المجتمع بهدف إرباكه وبالتالي الوصول إلى زعزعة أمن السلطات.

أما تعريف يفوس ميشال Yves michamal اقتصر على الإرهاب الدولة بقوله :» تعتبر الدولة إرهابية عندما تقوم باستعمال كل الإمكانيات التي في حوزتها بتحويل المجتمع المعتدي عل الضوابط والقوانين أو استعمالها القانون بطريقة غير عادلة أو الإجحاف في استعمال الحق،كعدم معاقبة قوى الأمن غير الملتزمة بالضوابط المهنية،إقامة محاكم خاصة واستثنائية لمحاكمة المدنيين،فرض أوضاع خاصة على المواطنين كالأعراض العسكرية وحالات الطوارئ».[5]

فالإرهاب هو استخدام للعنف المقصود وغير قابل للتنبؤ بها و التهديد باستخدام العنف لتحقيق الأهداف، ويتضمن الإرهاب هجمات ضد السياح والطاقم العسكري،وقد يكون الإرهاب وسيلة يستخدمها

الإفراد والجماعات ضد الحكومة.[6]

ثانيا: الأنواع الإرهاب

يمكن تحديد الأنواع المنظمات الإرهابية على نحو التالي:

-1مكان الانتشار: وهناك نوعين من الإرهاب من حيث الانتشار

أ-الإرهاب الداخلي: يعتبر الإرهاب ذو صفة داخلية عندما يتم اعتداء على النظام الاجتماعي أو السياسي داخل الدولة أو تنفيذ أعمال إرهابية داخل حدود الإقليمية للدولة يجب أن لا تتعدى النتائج والآثار المترتبة عن تلك الأعمال الإرهابية خارج نطاق الدولة.[7]

ب)الإرهاب الدولي: يمكن اعتباره جريمة دولية أي أن أعمال الإرهابية لم تعد تقتصر على دولة معينة ، وإنما يكون لها تأثير سلبي على الأمن الدولي.

ويمكن أن نحدد الإرهاب الدولي بالعنصر الشخصي عندما يكون الأشخاص القائمين بالأفعال الإرهابية أو الضحايا الأعمال الإجرامية التابعين لأكثر من دولة، أما العنصر المادي ويتمثل في الأفعال المكونة له إذا وقعت ونفذت في أكثر من دولة.

-يكون الإرهاب دوليا في حالة وقوع عمل إرهابي على شخص أو مال يقعان تحت الحماية الدولية مثل: السفارات ورجال السلك الدبلوماسي وأيضا في حالة لجوء فاعله إلى الدول الأخرى غير تلك الدولة التي ارتكب فيها الفعل الإرهابي.[8]

2) من حيث الجهة القائمة به:

هناك نوعين من الإرهاب ويتمثل في إرهاب الدولة والإرهاب الأفراد:

أ-**الإرهاب الدولة**: ويقصد بها الأعمال الإرهابية التي تقوم بها الدولة بنفسها ويتمثل باستعمال العنف ضد شعبها، كفرض الحالات الاستثنائية (حالة الطوارئ ، خطر التجوال ،السجن الجماعي ،مهاجمة المناطق السكنية المعارضة للنظام الحاكم ، منع المظاهرات الجماعية الشرعية، إلغاء الانتخابات وتزويرها، سجن أعضاء الأحزاب المعارضة، منع الصحافة الحرة عن طريق قتل الصحفيين).

يمكن ممارسة إرهاب الدولة بطريقتين وهما مباشرة وغير مباشرة:

- ✓ **الإرهاب الدولة المباشر:** ويتجسد هذا النوع بقيام الدولة أو سلطاتها أو بعض الأشخاص يعملون في أجهزتها بارتكاب أعمال الإرهابية ضد شعبها مثلا لجأت النيجر في فترة التسعينيات باستخدام القوة العسكرية ضد قبيلة الطوارق. كما يمكننا تصنيف اعتداء دولة ما على ممتلكات دولة أخرى بأنه إرهاب الدولة المباشر ، وهذا ما تمارسه المغرب ضد الشعب الصحراء الغربية لارتكابها أبشع الجرائم ضد الإنسانية .[9]

- ✓ **الإرهاب غير المباشر**:يتجسد إرهاب الدولة غير المباشر في قيام الدولة بالمشاركة أو التشجيع ودعم أو ضم الجماعات الإرهابية إليها وتوفير كل المساعدات المادية لتنفيذ خططهم فقد تكون هذه العمليات الإرهابية نظامية أو غير نظامية أو تكون عصابات مسلحة.[10]

ب)إرهاب الأفراد: وهو أقل خطورة من الإرهاب الدولة لأن أعمال الإرهابية يقوم بها أفراد أو جماعات الإرهابية لتحقيق مصالحها الخاصة دون أن تكون مدعمة من قبل دولة ما أو تعمل لحسابها، وتتمثل أعمال إرهاب الأفراد في أعمال الخطف الرهائن والاعتداء على عرضهم وأموالهم.[11]

3) من حيث الغاية:

هناك ثلاثة أنواع من الإرهاب: الإرهاب العام، الإرهاب السياسي،الإرهاب الاجتماعي.

أ)الإرهاب العام: تعد جريمة الإرهاب العام من الجرائم القانون العام كالخطف واحتجاز الرهائن والقتل والتهديد بغرض الحصول على الأموال أو بتحقيق الأهداف السياسية أو المصلحة الخاصة.

ب)الإرهاب السياسي: وهو يهدف إلى إطاحة بنظام الحكم أو أحد رموز الدولة كاغتيال رئيس الدولة أو أحد رجال السياسة بغرض إثارة الخوف والفزع في المجتمع ،هدفه أساسي هو تحويل نظام الحكم.[12]

ج) الإرهاب الاجتماعي: يقصد بالإرهاب الاجتماعي مجموعة الأعمال الإرهابية التي تسعى إلى التغيير الاجتماعي وزرع فكرة أو ثقافة معينة التي تخدم مصالح الإرهاب وذلك من خلال العنف والقتل.

المحور الثاني :النشاط الإرهابي وامتداداته في منطقة الساحل الإفريقي و دول المغرب العربي

يعتبر عديد من الباحثين السياسيين و الاستراتيجيين أن منطقة الساحل الإفريقي ، أصبحت مصدرا للتهديدات الأمنية خاصة في الآونة الأخيرة ،نتيجة لتفاقم المشكلات الداخلية مترتبة عن تعقيد الأزمة الهوية واندماج الاجتماعي وظهور حركات مطالبة بالانفصال ، بالإضافة إلى البنية السياسية الهشة ، فهته المؤشرات ساهمت بشكل مباشر في تحول الأراضي الصحراوية إلى مسرح لنشاطات الإرهابية ، التي اتخذته مكانا آمنا لتنفيذ العمليات الإجرامية ، وهذا ما جعلنا نقف أمام مشكلة عويصة التي أضحت تهدد أمن واستقرار المنطقة بكاملها.

-1 تعريف منطقة الساحل الإفريقي.

ارتبط مفهوم الساحل الإفريقي بخصوصية بيئته ، فالوعاء الجيوسياسي للمنطقة احتضن على مر العصور معظم التفاعلات السياسية في ميدانها السلمي والصراعي ، و تعتبر الجغرافية السياسية لمنطقة الصحراء الكبرى كمدخل لفهم التهديدات والمخاطر الأمنية التي تواجه منطقة الساحل الإفريقي والدول المجاورة وتجعل هذه المنطقة في حالة اللامن ولا استقرار .

و قبل تحديد موقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي لابد من تعريف بكلمة الساحل ، وماذا نقصد بها؟

يقصد بالساحل «الشاطئ» هذه التسمية التوصل إليها التجار العرب بعد عبورهم الصحراء القاحلة إفريقيا، بعد أن مضوا أسابيع المشي على جمالهم، تمكن هؤلاء التجار من تكوين فكرة واضحة على الساحل،باعتبارها الحافة أو حزام الذي يفصل شمال إفريقيا عن جنوب وهي عبارة عن صحراء شاسعة تحت قسوة المناخ ، وتعتبر منطقة الساحل الافريقي بأنها منطقة العبور إلى الأسواق إذ وفرت لشمال إفريقيا منتجات والسلع ، كما اشتهرت منطقة في العصور الوسطى بتجارة العبيد، أما حاليا تعرف منطقة بأنها منطقة عبور وتجارة بالسلع غير الشرعية سواء التجارة بالأسلحة ، المخدرات، موارد الطبيعية ، أو المعادن.[13]

فالمصطلح الساحل مشتق من كلمة عربية تعني هامش أو شاطئ أو المنطقة المحايدة للصحراء أو التي تلي الصحراء مباشرة.[14]

يصعب تحديد منطقة ساحل الإفريقي نظرا لاختلاف الآراء الباحثين المهتمين بالمنطقة ، فكل باحث يحدد المنطقة بما يتلائم مع مصالح بيئته، فهناك من يعرفها تعريفا جغرافيا ، وهناك من يعطيها تعريفا سياسيا.

✓ **تحديد منطقة الساحل سياسيا:**

يواجه الباحثين صعوبة في تحديد طبيعة الدول المنتمية للمنطقة الساحل الإفريقي ،نظرا لاختلاف اهتمامات الباحثين والهدف الذي يتوخاه كل باحث من وراء دراسته للمنطقة.

تتضمن المنطقة الدول التالية: بوركينافاسو ،غامبيا، غينيا بيساو ، مالي، موريتانيا، النيجر،نيجريا، السنيغال، تشاد وهناك من يضيف الرأس الأخضر والسودان.[15]

وغالبا يتم تحديد المنطقة الساحل الإفريقي من ناحية السياسية ، بأنها المطقة التي تغطي قوس الأزمات الممتدة من السودان إلى موريتانيا.

✓ **تحديد الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي:**

الساحل الإفريقي هو منطقة في أراضي قاحلة، يحدها من الشمال الصحراء الكبرى، ومن الجنوب سافانا وتمتد غربا عبر السينغال ، موريتانيا ، مالي ، بوركينافاسو، نيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان،حتى إثوبيا شرقا. [16]

نظرا لصعوبة تحديد المنطقة الساحل الإفريقي ، يرى بعض الباحثين أن المنطقة تمتد تقريبا 5000كلم² من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا. [17]

-2واقع الإرهاب في المنطقة الساحل الإفريقي: بين انتشار القاعدة في البلاد المغرب الإسلامي وبين الحركات المتمردة.

إن الحديث عن ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي عموما يعود لفترة الستينيات ، إلا أن هذه الظاهرة صعدت حدتها بشكل واضح خلال مطلع التسعينيات بداية من الجزائر، فبعد توقيف المسار الانتخابي انتشرت أعمال العنف في معظم المدن الجزائرية التي أدخلتها في دوامة من سفك الدماء لمدة عشر سنوات، فبعد أحداث 11 سبتمبر استغلت الجماعة الإرهابية الفشل الدولاتي في منطقة الساحل، وانتشار السلاح الليبي، والفراغ الأمني الناجم عن انهيار النظم السياسية لبعض الدول العربية ، فبدأت الجماعة الإرهابية في تنفيذ خططها بغرض تحقيق أهدافها واتخذت المناطق الصحراوية مقرا لها.

زاد تأثير الجماعات المسلحة ذات الإيديولوجيات المتطرفة في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء الكبرى ، خاصة بعد ما أصبح يطلق عليها اسم» تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» . إذ استغلت هذه الجماعات حالة عدم الاستقرار السياسي في العديد من بلدان شمال الأفريقية ، واستطاعت أن تعزز شبكاتها الموجودة و توسع نطاق أنشطتها.

وتجسد عملها في خطف للرعايا الأجانب سواء كان ذلك هدفه سياسي أو مالي، إذ تم اختطاف 32 سائحا أوروبيا عام 2003 في جنوب الجزائر حيث تم إطلاق سراح الرهائن 17 منهم في الجزائر و 15 الباقين في شمال مالي ونفذت هذه العملية جماعة الجزائرية المتمردة ومسماة ب» الجماعة السلفية للدعوة والقتال» والتي غيرت اسمها عام 2007م إلى «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي «وبقيت عمليات الإرهابية مستمرة في المنطقة ،وفي نفس السنة تم قتل أربعة سياح فرنسيين في جنوب موريتانيا.[18]

وفي هذا صدد يرى البروفيسور يونا آلكسندر، مدير مركز دراسات الإرهاب في معهد بوتوما أن عدد الهجمات الإرهابية في المنطقة «ارتفع من 44 في عام 2004 إلى 144 في عام 2012» وأضاف أنه «من الواضح أن قوسا من عدم الاستقرار قد انبثق في منطقة الساحل الإفريقي أفسح المجال لتنظيم القاعدة لينقل مركز ثقله من أفغانستان وباكستان إلى ملاذ جديد بعيد عن متناول الضغط العسكري مستغلا الفقر وندرة فرص العمل والانقسامات السياسية والنزاعات القبلية في المنطقة، وتمكن من تجنيد شباب للانخراط في صفوف القاعدة ليس فقط إيمانا بأيديولوجيتها وإنما أيضا كمصدر للرزق».

- ✓ **التمرد الأزواد وانتشار الفوضى في شمال مالي**

على رغم من حل مشكلة الطوارق في شمال مالي ونيجر في منتصف التسعينات إلا أنه ظهر ما يسمى» اللصوصية المتبقية» التي تمكنت من سيطرة على الصحراء، ومواجهة النخب الحاكمة لدول منطقة الساحل الإفريقي.

فطبيعة الصراع التي اندلعت بين الأزواد ونظام الحاكم لدولة مالي ساعدت الجماعة الإرهابية في توزيع فروعها في منطقة ، اعتبرها مختار بلمختار ملاذا أمنا لهجماته على موريتانيا ،و حققت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في دولة مالية مكاسب من خلال مفاوضاتها مع النخب السياسية لإفراج عن الرهائن

الإرهابيين ، إلا أن الأمر اختلف في ماي 2009 عندما أمر القائد القاعدة عبد الحميد أبو زيد المدعو (حميدوا) بإعدام سائح بريطاني ، فردت الحكومة المالية باعتقال بعض العناصر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، وعلى إثر هذه الحادثة تم تصعيد الأعمال الإجرامية من قبل الجماعات الإرهابية فأرسل أبو زيد فرقة قتل لاغتيال ضابط مخابرات مالي في منزله بمدينة تمبكتو.

شكلت هذه العملية تهديدا لرئيس مالي « أمادو توماني توري» فأرسل جيشه لتعقب المقاتلين الجهاديين في شمال مالي،وأدت إلى اشتباكات عنيفة جرت في جويلية 2009 إلى مقتل عشرات مقاتلين. [19]

وفي السنوات الأخيرة تصاعدت عمليات الخطف في منطقة الصحراء من قبل الجماعات الإرهابية استهدف فيها 42 مواطنا أجنبيا، تم تنفيذها هذه العملية في الدول التالية (جنوب جزائر ،تونس ، موريتانيا ، النيجر ، مالي) وتم إطلاق سراح الرهائن الأجانب في شمال مالي بعد إجراء مفاوضات بين الأطراف المتنازعة،لعبت دوافع السياسية دورا مهما في عملية احتجاز الرهائن حيث عبر تنظيم القاعدة عنه في مطالب السياسية في رسائل عبر شبكة انترنيت.

فأغلب الحكومات التي تتعرض لهجمات الإرهابية لا تصرح بالتقارير التي تتحدث عن دفع الفدية وطريقة التسليم ، إلا أن معظم مبالغ مخصص لدفع الفدية تتراوح بين 5 و4 ملايين دولار أمريكي للرهينة الواحدة ، حيث دفعت سويسرا 5ملايين دولار من أجل إطلاق سراح ثلاثة من مواطنيها.

يمكن القول بأن عملية الاختطاف هي تجارة مربحة جدا للمنظمات الإرهابية، ساهمت في تقوية نفوذهم في المنطقة و في بعض السياقات تستخدم الأموال المتحصل عليها من الفدية لتمويل حرب العصابات في أغلب الدول الإفريقية . [19]

برغم من جهود الإقليمية، وتبني الاستراتيجيات هادفة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي ، إلا أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، والجماعة الأنصار الدين مازالوا ينشطون في شمال مالي، فهدف الأساسي من استمرار أعمال الإجرامية في شمال مالي هو تدمير البنية السياسية والاجتماعية للدولة واستحواذ الجماعات الإرهابية وحركات المتمردة على المناطق الشمالية ، ما ينعكس سلبا على الأمن والاستقرار لكافة الدول منطقة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا .[20]

الإرهاب في بحيرة تشاد:

في منطقة حوض بحيرة تشاد ، كثفت جماعة بوكو حرام الإرهابية عملياتها الإجرامية ، في الكاميرون، وتشاد والنيجر، في الشمال الشرقي من نيجيريا ، نتج عن هذه الحوادث تشريد ما يزيد عن 2,1 مليون شخص الداخل نيجيريا ،ولجوء حوالي 200000 شخص إلى الكاميرون وتشاد والنيجر، وارتكبت هذه الجماعة الإرهابية انتهاكات في حق الشعب إذ عرضت حياتهم للخطر (التفجير الانتحاري، وتدمير الممتلكات الشعب)، كما قامت الجماعة بوكو حرام المتمردة بأسر ما لا يقل عن 23000 طفل في منطقة الشمال الشرق

نيجيريا. ونظرا لتصاعد الأعمال الإرهابية في منطقة بحيرة تشاد أنشأت الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات المكونة من 8700 جندي لمراقبة الحدود بين الدول الأعضاء و التصدي للهجمات الإرهابية وقبض على المجرمين وإخضاعهم للمحاسبة، وتم تنفيذ هذه العملية ضد جماعة بوكو حرام المتمردة.[21]

✓ **الإرهاب في النيجر:**

كان مصدر الخطر رئيسي على استقرار الأمن والسياسية للدولة النيجر يأتي من حركات الطوارق، وليس من الجماعات الإرهابية، كما هو متعارف عليه أن القبيلة الطوارق تعرضت لتهميش من قبل النخب السياسية، مما دفعها لتمرد ضد النظام الحاكم، فلجأ الرئيس «مامادو تانجا» لاستخدام القوة العسكرية من أجل احتواء الحراك الطارقي وحفاظ على استقرار الأمن الداخلي للدولة.

و بعد أن ظهرت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الصحراء الكبر، شهدت النيجر الأعمال الإرهابية بدأ من وقوع عملية اختطاف اثنين من الرعايا الكنديين عام 2008 ، وتم إفراج عنهم بعد مرور أربعة أشهر من اختطافهم ، افتتحت عملية أخذ الرهائن المواجهة بين القاعدة في المغرب الإسلامي وبين قوات الأمن النيجيرية.

وازداد الوضع تأزم في النيجر خلال عامين 2009-2010م حيث عزم مامادوا تانجا على البقاء في السلطة بعد انتهاء فترة ولايته ،إلا أن المؤسسة العسكرية تمكنت من استيلاء على مقاليد السلطة في فيفري 2010،وعينت محمد داندا لقيادة حكومة انتقالية الذي تعهد بإعادة بناء مؤسسات الديمقراطية.

استغلت الجماعة الإرهابية الفراغ السياسي وانفلات الأمني داخل حدود الوطنية لدولة النيجر ، بتنفيذها لعملية اختطاف المواطن الفرنسي في شمال النيجر في أفريل 2010 ، فدخلت وحدات الجيش النيجيري في اشتباكات مع مقاتلي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[22]

✓ **الأزمة ليبيا:بين الانفلات الأمني وانتشار الأعمال الإرهابية**

على رغم من مرحلة الانتقالية الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة في ليبيا والتوقيع على اتفاق السلام في مالي ، لا تزال الأوضاع الأمنية في البلدين تشكل خطرا على الاستقرار الإقليمي ، ولا تزال ليبيا ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية النشطة في منطقة الساحل الإفريقي، بما فيها تلك التي يزعم أن لها علاقات بتنظيمي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والدولة الإسلامية في العراق وسوريا، وتعتبر كلا من الجزائر وتونس منطقة العبور لكميات كبيرة من الأسلحة غير المشروعة على طول حدودهما الوطنية مع ليبيا وتعترضان قوافل الإرهابيين المحملين بالأسلحة، مما يشكل مصدرا من مصادر انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي.[23]

نظرا ما تشهده ليبيا من انفلات أمني و انهيار مؤسسات الدولة وتنامي حدة انتشار السلاح والتطرف

الديني وتجارة المخدرات، ونشوب حرب أهلية ، كل هذه الأزمات الداخلية عززت من وجود جماعة أنصار الشريعة في منطقة شرق ليبيا ، ولا سيما في مدينتي درنة وبنغازي،اذ تم تنفيذ عديد من عمليات انفجارية واغتيال العديد من الأفراد و القوات الأمن الوطني وغيرهم من الموظفين المؤسسات الدولة.

كما هيأت ضعف مراقبة الحدود الوطنية والهياكل الضعيفة للدولة في جنوب ليبيا بيئة مؤاتية لزيادة وجود الجماعات الإرهابية و واتساع أنشطتها في منطقة الساحل الإفريقي ،علاوة على ذلك فإنها تتسبب في انتقال عدم الاستقرار مباشرة إلى المناطق المجاورة.[24]

استمر الهجمات الإرهابية في الاتجاه التصاعدي في يناير عام 2015، من قبل الأعضاء تنظيم «الدولة الإسلامية»، والاستفادة الجماعات الإرهابية من عدم الاستقرار في البلاد وعدم وجود حكومة موحدة. كما تمكنت «الدولة الإسلامية في مقاطعة طرابلس» من تنفيذ العملية الهجوم على فندق كورنثيا في طرابلس ونجم عن هذه الحادثة خسائر في الأرواح بين مدنيين الليبيين والأجانب. وكان هدف من وراء هذا الهجوم هو انتقام لأبو أنس الليبي الذي اعتقل من قبل القوات الخاصة الأمريكية عام2013، يعتبر هذا الشخص من أحد عناصر مهمين في القاعدة، واتهم بالتورط في تفجيرات عام 1998 التي وقعت في سفارات الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا التي قتل فيها 224 شخصا.

هناك تخوف من قبل المحللين السياسيين أن الوضع الأمني في ليبيا غير مستقرة يمكن أن يزيد من تعقيد ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي من خلال تصعيد أنشطة المتمردين في مناطق الصحراوية خاصة في (موريتانيا ،مالي ،النيجر) .

إلا أن أكبر خطر يواجه هذه الحكومات داخل حدودها الوطنية هي عودة المجموعات العرقية الرحل، الذين قاتلوا إلى جانب الرئيس السابق لليبيا «معمر القذافي» إلى أوطانهم أصلية الذين أنظموا إلى منظمة الدولة الإسلامية ، والجماعة بوكو حرام ،والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والى الجماعات المتمردة .

نظرا لتصعيد التهديدات الأمنية في ليبيا مثل الإرهاب، وأعمال المرتزقة وقطع الطريق، أكد الرئيس النيجيري مامادو تانجي مخاوفه بقوله :الأزمة الليبية ساهمت في تعقيد التهديدات عابرة للحدود التي تواجها الدول المنطقة» فنحن نتعرض بالفعل لخطر الأصولي، إلى خطر المنظمات الإجرامية وتجار المخدرات ومهربي الأسلحة ... أما اليوم فقد ارتفع كل هذه المشاكل. لأنه قد تم نهب مخازن للسلاح في ليبيا وهذه الأسلحة تم نشرها في جميع أنحاء المنطقة. ونخشى أنه قد يكون هناك انهيار للدولة الليبية، ، وهذا بيان صف الانفلات الأمني في منطقة بعد سقوط النظام القذافي في ليبيا لتعم الفوضى في المنطقة.[25]

يظهر السجل الإحصائي أن الهجمات الإرهابية في تزايد مستمر في مناطق شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، إذ ارتفعت الأعمال الإجرامية سنة 2014 ب 25 في المئة في المنطقة ،يمثل مجموع الحوادث الإرهابية في نفس السنة ب 289 العمل الإرهابي، و ارتفاع أكثر من 80 في المئة من هجمات شنتها القاعدة

وغيرهم من المتطرفين في المنطقة منذ 11 سبتمبر 2001.

فمن بين الدول الأكثر تضررا من الهجمات الإرهابية عام 2014، نبدأ أولا بليبيا التي شهدت أكثر من 201 حادث إرهابي ، تم تليها مالي ب35 عمل إرهابي، أما تونس فقد شهدت هي أخرى هجمات من قبل الجماعات الإرهابية التي قدرت ب 27 عمل إرهابي ،تعرضت الجزائر للأعمال الإجرامية التي قدرت ب 22 حادث إرهابي.

يتضح من خلال المنحى تصاعد الأعمال الإرهابية في المنطقة المغاربة والمنطقة الساحل الإفريقي

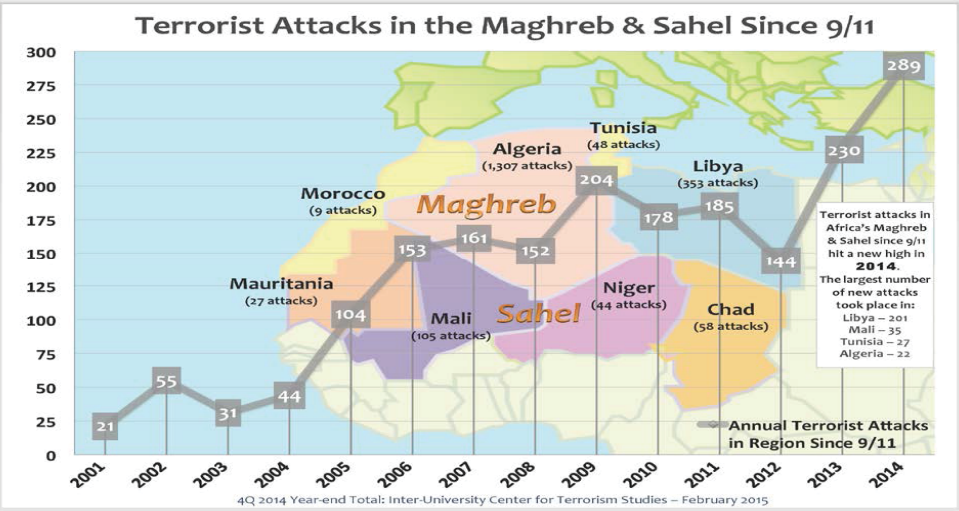

ويمكن القول من خلال تحليل هذا المنحى: بأن استمرار عدم الاستقرار في الجزء الشمالي لمالي إذ لم تتمكن القوات الحكومية من فرض السيطرة على الحركة المتمردة ، وعلى رغم من تدخل القوات فرنسية في مالي ونجاحها في استعادت المدن الكبرى وبعض الأراضي في الشمال مالي التي تم الاستيلاء عليها من قبل تنظيم القاعدة وجماعات المتمردة. إلا أن الهجمات الإرهابية بقيت مستمرة خاصة سنة 2015،إذ تعرض عديد من المدنيين والقوات الحكومية للقتل من قبل المسلحين، كما تم تنفيذ العملية من قبل الجماعات الإرهابية استهدفت فيها الأعضاء الأفارقة في بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة .

أما تونس، بعد أكثر من أربع سنوات على «ثورة الربيع» و نجاحها في إسقاط النظام الاستبدادي للرئيس زين العابدين بن عل ،إلا أن النظام القائم لا يزال عرضة لتهديدات الإرهابية الداخلية والخارجية .

شهدت تونس عديد من الهجمات الإرهابية عام 2015،إذ تم تنفيذ عملية اغتيال ضباط الشرطة من

قبل «المتشددين الإسلاميين» وتصاعدت عمليات الإرهابية في مدن الرئيسية تم قتل ما يقارب 59 سائحا في هجوميين أول في المتحف بالعاصمة والثاني في فندق بمدينة سوسة، ونظرا للأحداث الإجرامية التي تشهدها صرحت الحكومة التونسية بأن منفذين الأعمال الإرهابية تلقوا تدريبات على حمل السلاح في المعسكرات المتشددين في ليبيا.

بالمقابل تشهد الجزائر نوع من الاستقرار الداخلي ،إذ تم تخفيض عدد الهجمات الإرهابية عام 2014 وقعت 22 حادث إرهابي بعدما تعرضت إلى 51 هجمات الإرهابية عام 2013، برغم من تحقيق الاستقرار الداخلي إلا أن الجزائر لا زالت تواجه تحديات أمنية مستمرة ، ولا سيما في الجنوب الغربي، إذ تستغل القاعدة و الجماعات المسلحة والإجرامية ضعف مراقبة حدود نظرا لشساعتها لتهريب الأسلحة والمخدرات عبر الحدود الوطنية الجزائرية.

تمكن الجيش الجزائري في أوائل عام 2015 اعتقال خلية من عشرة متطرفين في منطقة الجنوب حيث كانوا يخططون لشن هجوم على المراكز العسكرية.

أما دولة النيجر شهدت أربع هجمات المسجلة في عام 2014، وأخطر عملية إرهابية تم تنفيذها من قل المسلحين وهي قتل سبعة من الضباط الأمن في السجن والإفراج عن عدد غير مسرح به من الإرهابيين. وبشكل أعم، واصلت القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وعناصر من MUJAO والطوارق نشاطها داخل حدود نيجر بهدف إضعاف قوة الدولة ، كما شهد العام 2015 زيادة في محاولات الخطف الأجانب واستخدام المعدات العسكرية الحديثة من قبل الجماعات الإرهابية. و أصبحت بوكو حرام أكثر عدوانية في جنوب النيجر، من خلال تجنيد الشباب وأفراد العصابة للقتل ودخول في الاشتباكات مع القوات الحكومية.

في تشاد، على الرغم من أن الوضع الأمني قد استقر مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن الدولة لا تزال تشهد هجمات الإجرامية المفاجئة ، نظرا لموقع الجغرافي التي يربطها بالدول منهارة أمنيا ، جعلها عرضة لمخاطر على سبيل المثال في أوائل عام 2015 استقبلت تشاد ما يقدر ب 14،000 لاجئ نيجيري ، كما دخلت القوات العسكرية التشادية في اشتباكات مع عناصر بوكو حرام في مناطق الحدودية بين البلدين.

في موريتانيا، على الرغم من غياب واضح لهجمات الإرهابية عام 2014، إلا أنها لا زالت تشهد عمليات الخطف المدنيين والهجمات عبر الحدود من قبل القاعدة وغيرهم من الإرهابيين والمتمردين.

ومن الواضح القوس الممتد من السودان شرقا إلى موريتانيا غربا معرض للتهديدات عابرة للأوطان ، وأصبحت المنطقة مسرحا لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي .[26]

بالرغم أن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لا تملك إلا بضع مئات من الأشخاص متناثرين عبر الصحراء إلا أنها تمكنت من تحقيق أهدافها المسطرة بنجاح في المنطقة ،نظرا لعدم تمكن القوات الحكومية لدول مستهدفة من قبل عناصر التنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من السيطرة واحتواء هذه الفئة الإرهابية

عبر حدودها الوطنية. [27]

محور الثالث :مكانة ودور القوى الإقليمية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

يرى الدكتور بيتر فام، مدير برنامج أفريقيا بمجلس الأطلنطي للدراسات أن الاعتماد على الحل الأمني فقط يتسم بقصر النظر ويُذكّـــر بأن «مواجهة هذه الموجة العاتية من تفشي التنظيمات الإرهابية في إقليم الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا - الذي يضم 13 دولة من بين 25 دولة تتسم بأعلى درجة من درجات مخاطر الفشل وستة بلدان من بين السبع عشرة دولة الأكبر من حيث عدم الاستقرار - تستدعي إستراتيجية أعمق تشمل تحسين نظم الحكم وتوفير الخدمات والسلع الأساسية للمواطنين وتطوير الاقتصاديات وفرص العمل لتقليص إغراءات الانضمام للتنظيمات الإرهابية في المنطقة».

تعتبر الجزائر من الدول الأولى التي كانت سباقة لتقديم المساعدات الاقتصادية والأمنية لدول منطقة الساحل الإفريقي لتمكينها من مواجهة مختلف التهديدات الأمنية عابرة للحدود الوطنية ،من أجل مكافحة فعالة للإرهاب في المنطقة كثفت الجزائر جهودها من خلال توقيع الاتفاقيات الثنائية مع الدول الساحل الإفريقي ، وعقد عدة اجتماعات هادفة لاحتواء هذه الظاهرة الخطيرة،ويمكن عرض أهم مبادرات والاجتماعات التي أقامتها الجزائر و كانت عضو فيها نحددها في:

مكافحة الإرهاب عن طريق الأمن و القمع :يعتبر الأول الاجتماع حضنته الجزائر، شارك فيه خبراء الشأن الأمن العسكري لدول الساحل الإفريقي، المغرب العربي ، أوروبا، ولايات المتحدة الأمريكية، جرت أشغال المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل إفريقي في الجزائر بالتنسيق مع مركز الدراسات إستراتيجية حول إفريقيا التابع لوزارة الدفاع الأمريكي ، ومن بين أهم ما توصل إليه هذا المؤتمر ضرورة تنسيق جهود الدول المحلية، الإقليمية ، الدولية لمواجهة تهديدات لجماعات الإرهابية على مستوى القارة الإفريقية، وتقديم المساعدات لدول الساحل الإفريقي من قبل الشركاء الدوليين على مستوى الخبرات التقنية والدعم اللوجيستكي وتدخل في مواجهة خطر المد الإرهاب ، وتقديم الدعم المالي والتدريب العسكري للشباب الذين تم تجنيدهم حديثا.[28]

- **شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTP):** وهي عبارة عن برنامج استخباراتي يهدف إلى تحسين قدرات الحكومية للدول الإقليمية والتنسيق لمواجهة التطرف العنيف .

- تنسيق بين الرؤساء والقادة العسكريين للجزائر،ليبيا،النيجر، مالي،موريتانيا حيث تم تطوير خطة تمنراست «للتعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب والجرائم ذات العلاقة» وكان ذلك عام 2009.

-أما في عام 2010م تم العمل بين الجزائر،مالي،موريتانية ، النيجر تحت إطار أسس لمركز قيادة مشترك معروف بالعمل الجماعي للجنة رؤساء هيئات الأركان.

-التعاون الثنائي مع بوركينافسوا في 2011. [29]

اللجنة أركان العمليات المشتركة :مقرها في تمنراست تضم الدول التالية الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر وتعتبر أولى الخطوات العملية في إطار محاربة الإرهاب ومواجهة الخطر المتزايد لتنظيم القاعدة في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية. تهدف هذه اللجنة على تعزيز العلاقات التعاون العسكري والأمني بين الدول الأعضاء.

وتتضمن خطة العمل المشترك سلسلة من الترتيبات الفنية العسكرية، والتعاون في المجال العتاد العسكري وتكثيف التنسيق الإستخباراتي والمعلوماتي لمحاربة الإرهاب ، وتسيير دوريات العسكرية في المناطق الحدود المشتركة لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية ومراقبة الحركة على الحدود الشاسعة بين هذه الدول. [30]

وحدة التنسيق والاتصال: أنشئت بالجزائر بتاريخ 6 أفريل 2010 ، تهدف الورشة الإقليمية على حماية أمن الحدود في بلدان منطقة الساحل الصحراوي، تنفيذ مخططات و استراتيجيات وحدة التنسيق و الاتصال، عملا بتطبيق مسار نواكشط من أجل تحقيق السلم والأمن في المنطقة.

هذه الوحدة فتحت مجالا واسعا لتبادل الآراء و الخبرات وفقا للمعايير الدولية بين بلدان الساحل الإفريقي و أوروبا، معلقا نجاح هذه المبادرة بالموارد البشرية للبلدان المشاركة في هذا الاجتماع، الذي يعبر خطوة جديدة للعلاقات التي تجمع بين الدول المشاركة من أجل تحقيق التعاون الذي يصب في صالح المنطقة.[31]

يعتبر اجتماع نواكشوط من أهم مبادرات المقترحة من قبل الدول الساحل الإفريقي ، اذ نجم عنه إنشاء» مجموعة الدول الخمس «في الساحل لتنسيق ومتابعة التعاون الإقليمي، خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب في المنطقة الساحل . وعقد هذا الاجتماع في 6 أوت 2012 ، حضره مجموعة من الرؤساء من بينهم الرئيس الموريتاني والرئيس الدوري للاتحاد الإفريقي محمد ولد عبد العزيز، ورئيس المالي إبراهيم بوبكر كيتا، ورئيس النيجر محمد ايسوفو، ورئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري، والرئيس التشادي إدريس ديبي ، وتوصل أعضاء الاجتماع إلى تجريم إرهاب بجميع إشكاله باعتباره سبب في إعاقة المشاريع التنموية الاقتصادية في المنطقة ، كما أكدوا عزمهم على حماية الوحدة الترابية والعمل معا لضمان الأمن واستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، كما قرر الرؤساء الخمسة إعداد برنامج تنموية وإعطاء الأولويات للاستثمار و تنفيذ مشاريع متعلقة بالبني التحتية الأساسية (النقل والطاقة والاتصالات والمياه) والتحديث الديموغرافي والأمن الغذائي والاقتصاد.[32]

إلا أن هذه الإستراتيجية واجهتها عديد من العوائق متمثل في العلاقة القوية التي تربط الدول الساحل الإفريقي خاصة (مالي ،النيجر ،موريتانيا) مع دولة الفرنسية فالإشكالية تكمن في تأثير هذه العلاقات على السياسات الإقليمية هادفة لمواجهة أي هجوم إرهابي التي يمكن أن تتعرض له أي دولة من الدول المنطقة. كما تسعى بعض الأطراف لضم المغرب إلى المنظمات الإقليمية لمكافحة الإرهاب على رغم من أن المغرب

لا تعتبر من دول الساحل الإفريقي ،فاعتراف بها كطرف في المنظمات هذا يعني اعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية التي لها حدود مع الدول الساحل الإفريقي.[34]

لعبت المغرب دورا رياديا في منطقة الساحل الإفريقي من خلال مشاركتها في ندوات الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب في المنطقة ، بالإضافة إلى توقيعها الاتفاقيات الثنائية مع الدول الإفريقية.

بدأت الدبلوماسية المغربية تتجه نحو منطقة الساحل الإفريقي بعد ارتفاع وتيرة الانشغالات الأمنية في المِنطقة. وتوسع نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ليصبح قوة أساسية في صناعة الحدث في منطقة الصحراء، نظرا لتطور السريع والمفاجئ في الأعمال الإجرامية وما نتج عنه من تصاعد عدد اللاجئين الأفارقة إلى دول المجاورة-الجزائر ، المغرب ، لجأ هذا الأخير إلى تقديم مساعدات وتعاون مع الدول التي تشهد اضطرابات الأمنية ، صرح رئيس الدبلوماسية المغربية بهذا الخصوص أن «توسع القاعدة هو أحد عناصر الخوف بالنسبة لنا جميعا، وبدون تعاون إقليمي حقيقي بين مختلف دول المنطقة العديدة والدول الغربية،لن تستطع القضاء على الإرهاب».

يتعاون المغرب بشكل وثيق من أجل تقديم أهداف الشراكة عبر الصحراء ضد الإرهاب Trans-Sahara counter.Terrorism Partnership-TSCTP وهو برنامج للحكومة الأمريكية المتعدد الأبعاد وعلى مدى البعيد ، هدفه محاربة الإرهاب بين اسبانيا والمغرب والجزائر وموريتانيا على مستوى تبادل المعلومات لمواجهة التوسع الجغرافي للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[35]

كما ساهم المغرب بشكل فعال بتقديم عدة مشاريع تخص البنية التحتية في قطاعات الرئيسية في افريقية مثل الكهربة والري والصحة وذلك بموازاة مع المساعدات العاجلة التي يمنحها المغرب لبعض الدول الأفريقية وتقدر بحوالي 300 مليون دولار في السنة من أجل التنمية (APD)، ويعمل كذلك المغرب من أجل تعاون ثلاثي مفاده أن يكون وسيطا بين إفريقيا وصناديق المساعدة الدولية لتمويل مشاريع البنية التحتية في إفريقيا.

أما المنتدى التنمية التعاون بين المغرب وإفريقيا شمل المجالات النقل واللوجستيك والمبادلات التجارية بين الدول الإفريقية سنة 2011،ومن أهداف هذا المنتدى تحقيق التنمية المستدامة وتحسن الخدمات العمومية، وزيادة في نمو اقتصادي ،و تقريب بين الشعوب الإفريقية.[36]

وضح عبد الرحيم منار اسليمي أن رؤية إستراتيجية أمنية مغربية ترتكز على تشخيص وتحديد المخاطر، أن تغيير هذه المخاطر بسرعة خلال العشر سنوات الأخيرة، قاد المغرب إلى الاستمرار في توسيع مرتكزات الإستراتيجية الأمنية والرؤية للأمن القومي المغربي على تنفيذ إجراءات الانخراط في التعاون الدولي في المجال محاربة الإرهاب التي قدّم فيها المغرب نموذجه الأمني في العديد من الملتقيات الدولية منذ عام 2003 .

استطاع المغرب الخروج بآليات مختلفة في مواجهة الإرهاب خاصة في السنوات الأخيرة، إذ حققت

المملكة المغربية نجاحات في مجال مكافحة التطرف العنيف داخل البلاد تمكنت من تفكيك خلايا مرتبطة بتنظيم القاعدة ، و تفكيك خلية لتجنيد الجهاديين في مالي في أواخر عام 2012م فضلا عن التعاون قوات الأمن المغربي و الاسباني على تفكيك خلية عابرة للحدود تجند المقاتلين من سوريا ومالي ، وتشمل هذه الجهود الحفاظ على الاستقرار السياسي وسلامة الترابية لدول الساحل الإفريقي.

ولقد اثبت الملك محمد السادس التزامه بتعميق التعاون مع البلدان المجاورة عبر قيام بزيارات الرسمية وتوقيع على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية كما أعرب عن دعمه للجهود المشتركة التي تهدف لمكافحة التطرف، وصرح المسؤولون لدول الساحل العاج ،النيجر، تونس ، غينيا استعدادهم لإرسال أئمتهم لتدريب في المغرب.[37]

وتؤكد المملكة على أهمية التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الإرهاب، من خلال قيامها بالعديد من المؤتمرات الداعمة لوضع أسس ومقترحات من اجل قضاء على ظاهرة الإرهاب ، ففي عام 2009، أطلق المغرب المؤتمر الوزاري للبلدان الأفريقية الأطلسية، وتم تأسيس أمانة عامة دائمة له في المغرب. وقد تبنى المؤتمر الوزاري الثاني الذي تم في المغرب في نوفمبر 2010، خطةَ عمل للتعاون والتنسيق في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد والبيئة. كما نظمت المملكة المغربية سلسلة من المنتديات الدولية التي عقدت بالمغرب بين عامي 2009-2012 لربط الدول الأفريقية الأطلسية مع نظرائها الأوروبية والأميركية.

وانعقد في المغرب أشغال الدورة الخامسة لمنتدى مراكش للأمن لمناقشة موضوع "الفراغ الأمني وتوسع مناطق الهشاشات بشمال أفريقيا والساحل والصحراء"، حيث ناقش الخبراء ومختصين الأمنيين الإشكاليات الأمنية بمختلف أنواعها التي أدت إلى عدم الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، وتم وضع برامج لتدبير مشتركة للأزمات وإرساء تعاون الإقليمي والدولي فعال لمواجهة التهديدات الإرهابية والجريمة العابرة للحدود الوطنية.[38]

كما شارك المغرب في الاجتماع الإقليمي حول أمن الساحل في ظل الاضطرابات التي تشهدها المنطقة العربية بشكل عام و المغاربية بشكل خاص دفعت الكثير من المراقبين بتوقع خطر محتمل بتهريب أسلحة متطورة وصواريخ لصالح تنظيم القاعدة، خصوصا بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي في ليبيا وفوضى السلاح التي شهدتها البلاد وعجز الحكومة الانتقالية عن التحكم في مصير السلاح.

ولهذا ستكون لمشاركة المغرب في الاجتماع الإقليمي حول أمن الساحل أهمية خاصة كونه سيعرض تجربته الإيجابية في محاصرة القاعدة وشبكات الإجرام الدولية، خصوصا وأن موقعه الجغرافي الإستراتيجي يسمح له لعب دور حيوي في منع تنقل أعضاء تنظيم القاعدة من أوروبا إلى إفريقيا أو العكس، بالإضافة إلى الوقف عملية تحويل الأموال المهربة التي تستعمل أغلبها في تمويل عمليات إرهابية أو نقل السلاح من أوروبا إلى إفريقيا[39].

وتكتسي مشاركة المغرب في الاجتماع أيضا أهمية خاصة بسبب تصاعد مخاطر بعض حركات العنف الإقليمية في إفريقيا مثل "بوكو حرام" النيجيرية وحركة "الشباب" في الصومال التي تحتاج إلى إستراتيجية أمنية متكاملة لمحاصرة أنشطتها والقضاء عليها، والتي لن تتم إلا عن طريق شراكة إقليمية لمكافحة الإرهاب تشمل جميع الدول المعنية بهذا الخطر وعلى رأسها المغرب.

الخاتمة:

تشهد منطقة الساحل الإفريقي عديد من التهديدات عابرة للحدود الوطنية وخاصة انتشار الأعمال الإرهابية التي أصبحت تشكل أكبر تحدي أمام حماية الأمن واستقرار الدولة، فتصاعد عدد الهجمات الإرهابية في المنطقة راجع إلى غياب الدولة وزيادة الاضطراب الاجتماعي والقبلي مما سهل للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من تحقيق أهدافها .

كما يمكن القول أن الجهود المبذولة من قبل أقوى الإقليمية و الدولية فيما يتعلق بقضية مكافحة الإرهاب دور هام في الحد من أثاره الوخيمة، خاصة من ناحية القانونية الذي يلزم الدول المتعاقدة بتنفيذ قرار على مستوى الوطني وتعاون مع دول الأعضاء من أجل تكثيف الجهود على مستوى الأمني الإقليمي لمواجهة أي هجمات من قبل القاعدة وتفكيك خلية الإرهابية، بالإضافة إلى تبني سياسات على صعيد الدبلوماسي و الاقتصادي لتعزيز الأمن و تحقيق الاستقرار في المنطقة.

وقعت حكومات دول منطقة الساحل الإفريقي والمنظمات الإقليمية و الدولية على مجموعة الاتفاقيات الدولية ومعاهدات سواء كانت ثنائية أو جماعية بغرض إيجاد آليات تكون قادرة على منع والقضاء على الإرهاب ، ومن بين الأهداف الأساسية لإبرام هذه الاتفاقيات تحقيق الأمن والسلام للفئات الاجتماعية المهمشة من قبل النخب الحاكم ، و تنفيذ مبادئ الاتفاقيات لمكافحة الأعمال الإجرامية ومواجهة جماعات الإرهابية وحركات التمرد.

الهوامش:

-1ابن منظور، لسان العرب.بيروت: دار إحياء التراث العربي،ج8،ص.337

-2ابن فارس، معجم مقاييس،ج2،ص.401.

-3القران الكريم، سورة الأعراف، أية ،112.

-4 الطاهر مهدي البليلي، مفهوم الإرهاب في الفكر الإنسان والشريعة الإسلامية. مصر:دار الكلمة للنشر والتوزيع،2006،ص.30.

-5 مرجع نفسه،ص.42.

-6 مارتن غريفيش وتيري او كلاهان، قاموس العلوم السياسية والعلاقات الدولية المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية.دبي: مركز الخليج للأبحاث، د س ن ،ص.41.

-7 محمد عبد المطلب الخشن، تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية واعتبارات الموضوعية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007،ص.123.

-8 مرجع نفسه ،ص.124.
-9 سامي جاد عبد الرحمن واصل، الإرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام. الإسكندرية: منشأة المعارف،2003،ص.98.
-10 المرجع نفسه،ص ص .100،103.
-11 محمد مؤنس محب الدين، تحديث أجهزة مكافحة الإرهاب وتطوير أساليبها. الرياض: مركز دراسات والبحوث،2006،ص.21.
-12 إسماعيل الغزال، الإرهاب في القانون الدولي. بيروت: مؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1990، ص.30.
13-- Retaillé Denis et Walther Olivier , « Guerre au Sahara-Sahel : la reconversion des savoirs nomades » ,L'Information géographique , Vol. 75, 2011,p.52.
14- Sharon e. nicholson , «Sahel,west africa» ,encyclopedia of environmental biology. volume3 , Florida: inc.all ,1995.p.261.
15- Sharon e. nicholson , op cit,p.262.
16- Tor-Gunnar Vågen and Thomas Gumbricht ;Sahel atlas of changing landscapes tracing trends and variations in vegetation cover and soil condition, Kenya: World Agroforestry Centre ICRAF ,2012,p.16.
17- ibid ,p.17.
-18 ابراهيم كونتاو، «النزاع المسلح في مالي».قراءات افريقية، مرجع سبق ذكره،ص.35.
-19مرجع نفسه،ص ص.35،38 .
-20 ولفرام لاخر ،»الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء «، بيروت: أوراق كارنيغي مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي الشرق الأوسط ، سبتمبر 2012،ص.10.
-21 تقرير الأمين العام عن الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب، مجلس الأمن، 9/S/2014 ،ص.02.
-22 تقرير الأمين العام، التقدم المحرز تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل،مرجع سبق ذكره،ص،.3.
-23 ادريس عطية ،»الإرهاب في إفريقيا :دراسة في ظاهرة واليات مواجهتها». مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات افريقية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر3 ، 2011،ص176.
-24 ك.حياة ، التنسيق الأمني ضروري بين دول الساحل الإرهاب انهزم سياسيا وعسكريا،الشعب، ع15072، 29ديسمبر 2009،ص.02.
-25تقرير الأمين العام عن الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب، مجلس الأمن، 9/S/2014 الأمم المتحدةص.02.
26- Kwesi Aning, Frank Okyere , Mustapha Abdallah, Addressing Emerging Security Threats in Post-Gaddafi Sahel and the ECOWAS Response to the Malian Crisis , POLICY BRIEF 1, May 2012,p.02.

27-ibid,p.03

28- جان بيير فيليون، مرجع سبق ذكره،ص ص،10،11.

29- اليمين زرواطي، تجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1978-2008.لندن: مطبوعات اي-كتب،2014،ص.125.

30- إكرام أبر كان ، «الفراغ الأمني في منطقة الساحل الإفريقي»،ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول:المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي،القالمة،جامعة 8 ماي 1945م،يومي 24-25 نوفمبر 2013، ص.14.

31- يوسف بوفيجلين ،قيادة مشتركة لمحاربة الإرهاب في منطقة الصحراء الكبرى، أنظر للرابط /http://www.dw.com

32- حورية ريش،»وحدة التنسيق و الإتصال و إسبانيا تتبادلان الخبرات و التجارب»، انظر لرابط http://www.djazairess.com/elmassar/38335

33- محمد ولد عبد العزيز، إنشاء»مجموعة الدول الخمس في الساحل « لمكافحة الإرهاب»، انظر لرابط_ http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2014

34- يحي زبير، مرجع سبق ذكره،ص.5.

35- مونية سليغوة، «المغرب والفضاء الإفريقي: تعاون جنوب-جنوب»،الدليل المغربي للإستراتيجية والعلاقات الدولية.المغرب:المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الإستراتيجية والدولية،2012،ص.146.

36- مرجع نفسه،ص.148.

37- بالاعتدال نجح المغرب في تجفيف منابع التطرف .العرب،ع9565، السنة 36 ،دراسات والابحاث ،21-05-2014،ص.6.

38- بيتر فام،» المغرب شريك إقليمي ودولي في مجال مكافحة الإرهاب».العرب، ع 9458 ، 3 فيفري 2014، ص.7.

39- فدوى مساط،» كيف يمكن لمنطقة الساحل والصحراء أن تستفيد من خبرة المغرب الأمنية؟»، أنظر لرلابط: http://zawaya.magharebia.com/old_zawaya/ar/zawaya/opinion/581.html